الإستمرار والتغير في السياسة الخارجية السعودية أثناء فترة حكم الملك عبد الله بن عبد العزيز (٢٠٠٥-٢٠١٥)

د. عبد العزيز مريبد العنزى *

مستخلص

تهدف هذه الدراسة إلي توضيح السياسة الخارجية السعودية أثناء فترة حكم الملك عبد الله بن عبد العزيز الممتدة من ٢٠٠٥ إلي ٢٠١٥، وأيضاً فحص مدي التغير والاستمرار في تلك السياسة نتيجة للمستجدات الإقليمية والعربية و الدولية التي حدثت في أعقاب ثورات الربيع العربي التي فرضت تحديات وتهديدات ضخمة علي أمن المملكة العربية السعودية. لذا، سعت المملكة إلي مواجهة هذه التحديات، وإيجاد إقترابات في سياستها الخارجية لكي تواجه هذه التحديات. فعلي مدار العقود الماضية، تميزت السياسة السعودية بأنها سياسة محافظة، تسعي إلي الحفاظ علي الحالة الراهنة في الشرق الأوسط، بيد أن الفترة التي أعقبت تولي الملك عبد الله شهدت اتجاه نحو إعادة صياغة سياستها الخارجية في محاولة لإيجاد حلول لأزمات المنطقة أو البحث عن موقع جديد لها في منطقة تعج بالتحولات الجيو سياسية، التى لم تتضح معالمها بعد. لذا، تتركز أهمية هذه الدراسة في رصد السياسة الخارجية السعودية قبل ثورات الربيع العربى وما بعدها لتحديد مدى التغير والاستمرار فى سياستها الخارجية، ومراقبة تحول تلك السياسة لمواجهة الأزمات الإقليمية والدولية. توصلت الدراسة إلي نتائج عديدة التي كان أبرزها أن الاستمرار كان السمة المميزة للسياسة الخارجية السعودية في فترة ما قبل ثورات الربيع العربي، لكن الإستمرارالذى ميز تلك السياسة لعقود تلاشت بعد ثورات الربيع العربى.

كلمات مفتاحية: السياسة الخارجية السعودية – المصلحة الوطنية – النفوذ الإقليمي– تغير السياسة الخارجية – استمرار السياسة الخارجية – ثورات الربيع العربي.

Abstract

This study aims to clarify the Saudi foreign policy during the reign of King Abdullah bin Abdul Aziz during his rule from 2005 to 2015, as well as to examine the extent of change and continuity of that policy as a result of regional, Arab and international developments that occurred in the wake of the Arab Spring that

* دكتوراه علوم سياسية .

imposed major challenges and threats to the security of the Kingdom of Saudi Arabia. Therefore, the Kingdom had to face these challenges and find approaches in its foreign policy in order to deal with them. Over the past decades, the Kingdom of Saudi Arabia has been a conservative force seeking to maintain the status quo in the Middle East. However, the period that followed King Abdullah's assumption witnessed the Kingdom's tendency to reformulate its foreign policy in an attempt to find solutions to the region's crises, or to search for a new site for it in a region that has undergone a geopolitical transformations whose features have not yet been clarified. Therefore, the importance of this study is highlighted in monitoring Saudi foreign policy before and after the Arab Spring revolutions, to determine the extent of change and continuity in its foreign policy, and to monitor the transformation of that policy to confront regional and international crises. The study concluded that continuity was the hallmark of Saudi foreign policy in pre - Arab Spring Revolutions period. However, the continuation that characterized that policy for decades was shattered after the Arab Spring Revolutions.

Key Words: Saudi foreign policy, , National interest, Regional influence, Foreign policy change, Foreign policy continuity, Arab Spring.

مقدمـة:

اتسمت السياسة الخارجية السعودية علي مدار عقود عديدة بثوابت ومبادئ تحكم توجهات سياستها الخارجية، التي تمثلت في: عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، ورفض أي تدخل خارجي في شئونها الداخلية، و حسن الجوار، وتعزيز العلاقات مع دول الخليج العربي، ودعم العلاقات مع الدول العربية والاسلامية، وعمل تحالفات مع الدول العظمي، والحفاظ علي الحالة الراهنة في الشرق الأوسط.

بيد أن هذه السياسة تغيرت بالتدريج، إذ أن التحديات و المخاطر ازدادت نتيجة للتغيرات الدراماتيكية في ملفات وقضايا إقليمية عديدة في أعقاب ثورات الربيع العربي، مما زاد من تعقيد المشهد السياسي الإقليمي، و إرباك حسابات الدول الإقليمية. و ثمة

إتجاه يشير إلي أن السياسة الخارجية السعودية تغيرت من سياسة رد الفعل إلي سياسة وقائية بغية مواجهة التحديات والتهديدات التي فرضتها ثورات الربيع العربي. وثمة إتجاه آخر يشير إلي أن السياسة الخارجية السعودية شهدت فحسب تغيرات في أدوات سياستها الخارجية لمواجهة التهديدات الخارجية دون حدوث تغيرات جذرية في المبادئ و التوجهات. لذا، تتناول هذه الدراسة السياسة الخارجية السعودية في الفترة التي سبقت ثورات الربيع العربي (٢٠٠٥-٢٠١٠)، والفترة التي اعقبت تلك الثورات (٢٠١١- ٢٠١٥)، للوقوف علي مدي التغير والاستمرار في هذه السياسة أثناء تلك الفترة.

أولا: المشكلة البحثية:

تكمن المشكلة البحثية في هذه الدراسة في محاولة معرفة المستجدات التي شهدتها المملكة العربية السعودية أثناء فترة حكم الملك عبد الله، في ظل وجود تيارات و أيديولوجيات و تغيرات سياسية علي الساحة العربية و الإقليمية و الدولية أثناء فترة حكمه. فالسياسة الخارجية للدول تتغير عادة وفقاً للمستجدات و المتغيرات التى تحيط بها. لذا، تسعي الدراسة إلي الإجابة علي التساؤل الرئيس التالي: إلي أي مدي حدث تغير في السياسة الخارجية السعودية أثناء فترة حكم الملك عبد الله بن عبد العزيز؟ و يتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الأتية: ١) كيف واجهت المملكة العربية السعودية تحديات الربيع العربي؟ ما هي القضايا الجدلية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية في الفترة التي أعقبت ثورات الربيع العربي؟

ثانياً: منهاجية الدراسة:

استخدمت الدراسة اقتراب المصلحة الوطنية. يرتكز هذا المنهج على حقيقة أن المصلحة الوطنية هى الهدف النهائى والأسمى للسياسة الخارجية لأى دولة. يتميز هذا الإقتراب بتوضيح جانب الإستمرار فى السياسة الخارجية للدول داخل إطار عامل المصلحة الوطنية. فالسياسة الخارجية لأى دولة تعكس مصلحتها الوطنية، حيث أن هذه السياسة تُصاغ وفقا لمصلحتها الوطنية. ظهر مفهوم المصلحة الوطنية في بداية الأمر في القرنين السادس عشر و السابع عشر في إيطاليا ثم إنجلترا. ووفقاً لميكيافيلي في كتابه الشهير " الأمير"، فإن قانون المصلحة سوف يضعف سلطة القانون الطبيعي الذي يحكم سلطات الدولة. كان يتمثل الإتجاه في ذلك الوقت في التخلي عن الاعتماد علي الأخلاق فحسب في السياسة بحيث تستطيع الدولة الحفاظ علي مصلحتها. تطور هذا المفهوم في القرن الثامن عشر، حيث أن تعريف مصالح الدولة في ذلك الوقت كان ملخص للنقاش العقلاني، الذي من خلاله قد نقتنع الآخرين بشرعية متطلبات الدولة.

يوجد جوانب متعددة للمصلحة الوطنية، لكن الأساس هو بقاء الدولة والحفاظ علي أمنها ونموها الإقتصادي وسلطتها[١].

الدولة بصفة عامة تحدد استراتيجيتها وسياستها حول القضايا الدولية وفقاً لأولوياتها. هذه الأولويات تعكس أهداف السياسة الخارجية الحيوية للدولة المتمثلة في الأمن، والإكتفاء الاقتصادي، والسيادة. ويعد الأمن الحاجة الأكثر أهمية للدولة، ويأتي علي رأس قمة مصالحها الوطنية. تسعي أدوات السياسة الخارجية إلي تحقيق المصلحة الوطنية بجميع عناصرها، حيث أن السياسة الخارجية تأتي كترجمة للمصلحة الوطنية[٢].

و يميز مورجانثو بين نوعين من المصلحة الوطنية: الأول هو المصلحة الوطنية الحيوية الأساسية، الذي يهدف إلي بقاء الدولة و الحفاظ عليها. هذا النوع يقر بأن أي دولة علي استعداد للدخول في غمار الحرب لتحقيق مصلحتها الوطنية والحفاظ عليها لضمان استقلال و حرية الدولة، وحماية مؤسساتها وشعبها وقيمها الإجتماعية الأساسية. الثاني هو المصلحة الوطنية الثانوية التي لا تؤثر علي بقاء الدولة ولا تهدد سيادتها وبقائها. لذا، من الممكن أن تتفاوض على تلك المصلحة الثانوية، وتصل إلي حلول وسطية ترضي كلا الطرفين المتنازعين. تختلف المصلحة الثانوية من بلد إلي آخر وفقاً لأولوياتها. وصنف الواقعيون أيضاً المصلحة الوطنية في فئتين: الأولي، من حيث استمرار المصلحة الوطنية، صنفت إلي مصلحة وطنية دائمة ومؤقتة. ثانياً، من حيث درجة عمومية المصلحة، صنفت إلي مصلحة وطنية تكاملية وصراعية[٣].

وتتبع الدول آليات عديدة للحفاظ علي مصالحهم القومية: أولاً، قد تلجأ الدولة إلي استخدام القوة وخوض غمار حرب لكي تحمي مصالحها القومية، و لا سيما المصالح الحيوية التي تؤثر علي سيادتها و أمنها. ثانياً، قد تلجأ الدولة إلي عمل تحالفات مع دولة أخري، الأمر الذي يكون ملزماً لكل الطرفين، وذلك لتحقيق مصالحها بشكل قانوني، ومن الممكن أن تتشكل التحالفات في حالة المصالح الوطنية المتشابهة والتكميلية. ثالثا، قد تتحقق المصالح الوطنية من خلال المفاوضات الدبلوماسية والتسوية السليمة التي تهدف إلي توفيق المصالح الوطنية بين الدول عن طريق التخلي عن جزء من طلباتهم في مقابل الوصول إلي تسوية ترضي جميع الأطراف. تستخدم هذه الألية في حالة المصالح الوطنية الثانوية بشرط وجود درجة من التوافق بين مصالح الدول[٤].

وبناء عليه، يعد إقتراب المصلحة الوطنية إحدي الإقترابات البحثية الرئيسية في حقل العلاقات الخارجية و السياسة الخارجية. ويعد هذا الإقتراب تفسير واضح للمدرسة الواقعية التي سيطرت علي تحليل ودراسة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تلك المدرسة التي استندت إلي ثلاثة مفاهيم أساسية: القوة، وتوازن القوة، و

المصلحة الوطنية، الأمر الذي يدحض الإتجاه المثالي في دراسة العلاقات الدولية الذي كان مسيطراً في أعقاب الحرب العالمية الأولي وتأسيس عصبة الأمم. فالمصلحة الوطنية هي الهدف المستمر و النهائي للسياسة الخارجية لأي دولة، و القوة المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة[٥]. لذا، فإن السياسة الخارجية هي الإستخدام العقلاني للموارد للوصول إلي تحقيق المصالح الوطنية، مما يعني دراسة البدائل المتاحة عقلانياً و براجماتياً، و اتخاذ القرارات التي تخدم المصالح الاسمي دون مراعاة أي اعتبارات أخري.

ثالثاً: الإطار النظري

٣-١تغير السياسة الخارجية

لا يوجد إتفاق علي مفهوم التغير. فالتغير يعني التغيرات الرئيسية في السياسة الخارجية لأي وحدة دولية من حيث أهدافها و آليات تنفيذ سياستها الخارجية لكي تتوافق مع الضغط الذى يأتى إما من البيئة الداخلية أو البيئات الإقليمية والدولية. يوجد إتجاهان رئيسيان لدراسة التغير في السياسة الخارجية وهما: التغير التدريجي و التغير الجذري[٦].

تتغير السياسة الخارجية للدولة نتيجة لعدد من المتغيرات المحلية والدولية السائدة، حيث أنها قد تتغير نتيجة للتغير في طبيعة النظام الحاكم في البلد، و تحوله من سياسة خارجية معينة إلي سياسة أخري مغايرة، و أيضاً التغيرات التي من الممكن أن تحدث علي المستويين الإقليمي و الدولي[٧]. لذا، فإن تغير السياسة الخارجية يشير إلي أي تحولات أو تغيرات تحدث في السياسة الخارجية بصفة عامة من حيث التوجهات والأهداف والأدوار، أو التغير في القرارات أو السلوكيات، أو أولوية إستخدام أدواتها، أو درجة المصلحة في قضاياها[٨].

تضمن مفهوم التغير في أدبيات السياسة الخارجية أسماء عديدة مثل التكيف السياسي، و إعادة هيكلة السياسة الخارجية، وإعادة توجيه السياسة الخارجية. ويشير هيرمان إلي أربعة إقترابات للتغير و هي: أولاً، التغير التكيفي الذي يمثل تغيير في مصالح الوحدة الدولية فيما يتعلق بقضية معينة دون المساس بأهداف وآليات التنفيذ، ثانيًا، التغير في البرنامج الذي يعني تغير في أليات تنفيذ السياسة الخارجية، حيث يتم وضع أدوات جديدة دون المساس بالأهداف والإتجاهات. علي سبيل المثال، تستطيع الدولة أن تتبني سياسة التفاوض وليس القوة العسكرية لكي تحقق هدفها، ثالثًا، التغيير في الأهداف الذي يعني تغيير في السياسة الخارجية للوحدة الدولية، و ليس تغير في الأدوات فحسب، رابعًا، التغير في التوجهات الذي يعني استبدال الإقتراب القديم بإقتراب آخر جديد. علي سبيل المثال، تستطيع أي دولة أن تتحول من سياسة العزلة

إلي سياسة الإنفتاح. و يزعم هيرمان أن الإقتراب الأول لا يعتبر تغير في السياسة الخارجية، بيد أن الإقترابات الثلاثة الأخري من الممكن تصنيفها كجزء من التغير في السياسة الخارجية، فضلاً عن أن الإقتراب الرابع يعتبر نادراً. لذا، يركز هيرمان علي الإقتراب الثاني والثالث[٩].

و يزعم "هولستي" أن أنواع التغير الرئيسي في السياسة الخارجية ترتكز علي إعادة توجيه وإعادة هيكلة السياسة الخارجية، التي من الممكن تصنيفها وفقاً لما يلي: التحولات المهمة في مستويات الإنخراط الخارجي، السياسات المتعلقة بأنواع ومصادرة الإنخراط الخارجي، إعادة توجيه نمط الإنخراط الخارجي، والإلتزامات الدبلوماسية والعسكرية[١٠].

ويرى جولدمان أن النظام السياسي الداخلي يستطيع أن يساهم بالفعل في تغير السياسة الخارجية. كما يزعم جولدمان بوجود ثلاثة أبعاد تؤثر علي المدي الذي تتغير فيه السياسة الخارجية: الأول هو درجة المؤسسية، الذي يعني إلي أي مدي تصبح فيه الحكومة ملتزمة بالسياسة الخارجية. الثاني هو درجة الدعم الذي يشير إلي أي مدي يدعم أو يعارض الفاعلين في السياسة الداخلية سياسة الحكومات. الثالث هو درجة النقاط البارزة قياساً بأهمية القضايا في الصراع الداخلي على السلطة,[١١]

٣-٢استمرار السياسة الخارجية

استمرار السياسة الخارجية يعني استمرار النخبة الحاكمة في الحفاظ علي نمط السياسة الخارجية تجاه البيئة الدولية بغض النظر عن كون النظام ديمقراطي أو غير ديمقراطي[١٢]. ويزعم "توماس نيكولسون" أن مفهومي إستمرار السياسة الخارجية و الإستقرار السياسي مترابطين مع بعضهما البعض، الأمر الذي يفسر أسباب إستمرار النظام في السلطة لفترة طويلة، ويحلل الأسباب التي قد تؤدي في النهاية إلي سقوط هذا النظام. يعتقد "نيكولسون" أن أنصار تغير السياسة الخارجية لا يغيرون السياسة الخارجية، و لكن بالأحري يساهمون في إستقرار النظام. قد يفحص النظام البدائل المتاحة، و في النهاية يكون الاستقرار هو الخيار الأمثل للنظام[١٣]. جولدمان، و ولجر، و شوارزر وضعوا إقتراب نظري حول إستمرار وإستقرار السياسة الخارجية، حيث قاموا باستعراض العوامل التي تؤثر في إستقرار السياسة الخارجية، وهي: البيروقراطية، الموارد الإقليمية والعالمية، وسمات متخذوا القرار. هذه السمات تمكنهم من أن يغيروا صناعة السياسة الخارجية بشكل جوهري[١٤].

سوف تستعرض الدراسة فيما يلي السياسة الخارجية السعودية في فترة حكم الملك عبد الله الممتدة من ٢٠٠٥- ٢٠١٥. ولكن نرصد مدي التغيير والاستمرار في السياسة الخارجية السعودية في فترة حكمه، تم تقسيم الدراسة إلي محورين: الأول، السياسة

الخارجية السعودية قبل اندلاع ثورات الربيع العربي في الفترة من ٢٠٠٥ إلي ٢٠١٠. الثاني، السياسة الخارجية السعودية بعد إندلاع ثورات الربيع العربي في الفترة من ٢٠١١ إلي ٢٠١٥.

رابعاً: السياسة الخارجية السعودية قبل اندلاع ثورات الربيع العربي في الفترة من ٢٠٠٥ إلي ٢٠١٠.

سعي الملك عبد الله بن عبد العزيز، منذ فترة تولية الحكم في عام ٢٠٠٥، إلي الإندماج في المجتمع الدولي، و ان يجعل سياسة واقتصاد و مجتمع المملكة منفتح علي العالم الخارجي، حيث انضمت المملكة إلى منظمة التجارة العالمية فى ديسمبر ٢٠٠٥، وقامت بتوقيع اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود فى يناير ٢٠٠٥. كما أن زيارات المسؤولين السعوديين للدول الأخري منذ ٢٠٠٥ أشارت إلي الإندماج السعودي فى المجتمع الدولى. وفي عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، زار الملك عبد الله الصين وروسيا والهند وباكستان كتعبير عن معارضة المملكة للغزو الأمريكي للعراق والإطاحة بنظام صدام حسين[١٥]. كانت الرياض تري أن العراق تحت حكم صدام كان بمثابة حائط صد ضد إيران، التي تعتبرها الرياض منافسها الإقليمي الأول. تري الرياض أن إيران تفرض تهديداً داخلياً عليها من خلال إثارة مشاعر الأقلية الشيعية في المنطقة الشرقية. تخشي الرياض أيضاً من تطوير إيران لبرنامجها النووي، مما يؤدي إلي زعزعة النفوذ الإقليمي السعودي[١٦].

لعبت المملكة أيضاً دوراً نشطاً في العالم العربي. فقد أكدت علي استقلال واستقرار العراق و تكاملها الإقليمى. و دعت إلي خلق إدارة مشتركة في العراق تضم جميع الطوائف السنية و الشيعية و الكردية، بدلاً من الحكومة التي تهيمن عليها الطائفة الشيعية[١٧] . وفيما يخص القضية الفلسطينية، فقد أمدت المملكة الفلسطينيين بالدعم المالي و السياسي، وقدمت المقترح السياسي الأكثر تماسكاً لحل النزاع الإسرائيلي-الفلسطينى، والمتمثل فى المبادرة التى أطلقها الملك عبد الله بن عبد العزيز، ولى العهد آنذاك، للسلام فى الشرق الأوسط بين إسرائيل والفلسطينيين فى القمة العربية فى بيروت فى عام ٢٠٠٢، والتى تنص على إنشاء دولة فلسطينية معترف بها دولياً على حدود ١٩٦٧ وعودة اللاجئين والإنسحاب من هضبة الجولان المحتلة، مقابل الإعتراف بإسرائيل وتطبيع العلاقات بينها وبين الدول العربية. وبرغم المعارضة الإسرائيلية و الأمريكية علي تشكيل حكومة موحدة، توسطت المملكة بين الأطراف الفلسطينية المتصارعة. فقد توسط الملك عبد الله بين حركتي فتح و حماس أثناء الحرب الأهلية الفلسطينية في عام ٢٠٠٦. تمخض عن هذه الوساطة التوصيل إلي اتفاق بين قائد فتح،

محمود عباس، و قائد حماس في المنفي، خالد مشعل في فبراير ٢٠٠٧. و بالتالي صدر إعلان مكة لوضع المبادئ الأساسية لإنشاء حكومة موحدة. [١٨].

و فيما يخص الصراع الداخلي اللبناني، فقد انتهجت المملكة سياسة فعالة في هذا الصدد. فقد كانت المملكة ترغب في إقامة دولة مستقلة ذات حكم مركزي قوي و مستقر. و في محاولة للحفاظ علي الاستقرار، أصرت الرياض علي إقامة حوار بين الأطراف المتصارعة. كما سعي الملك عبد الله لإنهاء النزاعات ليس فحسب بين الحكومة الموالية للغرب و حزب الله المناهض للغرب، لكن أيضاً بين الجماعات السنية و الشيعية[١٩]. وعندما حدث الاعتداء الإسرائيلي على بيروت وعلى الجنوب اللبناني في شهر يوليو ٢٠٠٦، أدانت المملكة بشدة تلك العمليات العسكرية وحذرت المجتمع الدولي من خطورة الوضع في المنطقة ، ودعت المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياته لإيقاف العدوان الإسرائيلي وحماية الشعب اللبناني. وبادرت المملكة وبتوجيهات من الملك عبدالله إلى الاتصال بالمجتمع الدولي، وسعت من خلال علاقاتها مع الولايات المتحدة ودول العالم الأخرى ومن خلال الأمم المتحدة إلى التوصل إلى وقف الغارات الإسرائيلية على العاصمة اللبنانية والهجوم البرى على الجنوب اللبناني[٢٠].

و فيما يتعلق بدول الخليج، فقد أولت المملكة إهتماماً خاصاً بمنطقة الخليج العربي لإعتبارات دينية و تاريخية و اجتماعية و ثقافية. أنشئت المملكة منذ تأسيسها علاقات قوية مع دول الخليج استناداً إلي المصالح المشتركة و تحقيق الإستقرار في منطقة الخليج. لذا، قامت المملكة بتوقيع كثير من الإتفاقيات الثنائية المختلفة لدعم التعاون مع دول الخليج العربي. و قد استندت السياسة الخارجية السعودية علي المستوي الخليجي علي المحاور الأتية: الأول، التنسيق و التعاون الاقتصادي مع دول الخليج. الثاني، تنسيق السياسات الخارجية في مجال النفط. الثالث، ايجاد صيغ مقبولة للإتفاقيات الأمنية الي تؤدي إلي الحفاظ علي إستقرار الأنظمة السياسية لدول الخليج و استقرار شعوبها[٢١].

لكن، رغم التقارب السعودي – الخليجي، كان يوجد نزاع حدودي بين المملكة و الإمارات علي منطقة "خور العديد" الساحلي، التي تفصل بين الإمارات و قطر. و قد ظلت الأمور بين البلدين طبيعية حتي وفاة الشيخ زايد. فقد اندلع النزاع مرة أخري مع أول زيارة للشيخ خليفة إلي الرياض في ديسمبر ٢٠٠٤، حيث شدد الشيخ خليفة علي أن إتفاق جدة كان غير منصف، و قد وقعته الإمارات في ظروف استثنائية، بينما المملكة تعتبر أن الإتفاق ما زال قائماً، وإن منطقة العديد هي منطقة تابعة للمملكة. و في عام ٢٠٠٦، أصدرت الإمارات في كتابها السنوي خرائط جديدة تظهر أن "خور العديد" جزء من المياه الإقليمية الإماراتية. في عام ٢٠٠٩، تصاعدت حدة الصراع بين

الطرفين، حيث قامت المملكة بمنع دخول المواطنين الإماراتيين إلي الآراضي السعودية بإستخدام بطاقات الهوية مثلما كان يحدث من قبل، و ذلك احتجاجاً علي تغيير الإمارات لخريطتها الجغرافية علي بطاقات هوية مواطنيها. لذا، أصدر الشخ خليفة بن زايد أل نهيان مرسوماً بتأسيس مجلس شئون الحدود، الذي ترأسه الشيخ محمد بن زايد أل نهيان، ولي عهد أبو ظبي و نائب القائد الأعلي للقوات المسلحة آنذاك. و قد حدثت شبه قطيعة في العلاقات بين البلدين في عام ٢٠١٠ عندما أطلق زورقان تابعان للإمارات النار علي زوق سعودي في خور العديد، و تم إعتقال أثنان من الحرس السعودي[٢٢]. و لا يزال يوجد هذا الخلاف الحدودي حتي الآن.

خامساً: السياسة الخارجية السعودية بعد اندلاع ثورات الربيع العربي (٢٠١١-٢٠١٥)

واجهت المملكة في أعقاب ثورات الربيع العربي قضايا شائكة عديدة، مما تطلب مواجهتها لحماية مصالحها و أمنها القومي. و سوف تستعرض الدراسة في القسم التالي أهم القضايا التي واجهت المملكة في الفترة من ٢٠١١ إلي ٢٠١٥، و كيف تعاملت مع هذه القضايا.

٥-١ القضايا الجدلية بين المملكة العربية السعودية و بعض دول الخليج العربي (قطر، *عمان، الإمارات)*

٥-١-١ قطر

توترت العلاقات بين المملكة العربية السعودية و قطر في أعقاب ثورات الربيع العربي نتيجة للسياسة التي تنتهجها قطر التي لا تتوافق مع سياسة المملكة في المنطقة العربية. فقد دعمت قطر الثورات العربية من خلال قناة الجزيرة، وساندت أيضاً التشكيلات الإسلامية، و ذلك للإستفادة من تلك الثورات، وفرض سلطتها في دول الربيع العربي، و بالتالي تستطيع أن تشكل حلفاء مستقبليين يدعمون النظام القطري في التوازن الإقليمي و الدولي للقوي علي حساب المملكة العربية السعودية. وبناءً عليه، تبنت المملكة سياسات صارمة تجاه قطر للحد من نفوذها، و مواجهة علاقتها الأيديولوجية مع الأخوان المسلمين. تصاعد الضغط السعودي علي قطر في مارس ٢٠١٤، حيث سحبت السعودية و البحرين و الإمارات سفرائهم من الدوحة. و قد جاء في البيان المشترك الصادر عن الدول الثلاثة ما يلي:" جاء قرار سحب سفرائنا من الدوحة بعد فشل جميع المحاولات لإقناع قطر بعدم التدخل، سواء بشكل مباش أو غير مباشر، فى الشئون الداخلية لأى دولة من دول الخليج، و عدم دعم الفاعلين من غير الدول الذين يفرضون تهديداً علي أمن و إستقرار دول الخليج، و كذلك عدم دعم الإعلام المعادي[٢٣].

لذا، وجدت قطر نفسها معزولة عن دول مجلس التعاون الخليجي، و فرضت الدول الأعضاء عقوبات ضدها بسبب دعمها للإخوان المسلمين. وأشارت المملكة باحتمال غلق حدودها و مجالها الجوي، و من ثم إضعاف الإقتصاد القطري. أدت هذه الضغوط المفروضة علي قطر إلي أنها طلبت من الإخوان المسلمين مغادرة قطر في آواخر عام ٢٠١٤، و بالتالي قررت الدول الثلاث عودة سفرائها إلي الدوحة,[٢٤]

٥-١-٢سلطنة عمان

تميزت السياسة الخارجية السعودية باتباع نهج تعاوني و تشاوري مع دول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة، و لا سيما في ضوء تشابه سياستهم الخارجية. لكن، اختلفت هذه السياسة تجاه سلطنة عمان، التي تتبني سياسة مختلفة عن سياسات دول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة، و المملكة بصفة خاصة، مما أدي إلي توتر العلاقات بينهما. وقد تمثلت اهم القضايا الجدلية بين البلدين في عهد الملك عبد الله في نقطتين: الأولي، عدم الإتفاق داخل مجلس التعاون بين عمان و باقي دول المجلس. الثانية، التقارب الإيراني – العماني[٢٥]. فقد رفضت عمان في عام ٢٠١٢ مبادرة الإتحاد الخليجي التي اقترحها الملك عبد الله في قمة الخليج ٣٢ بالرياض. هذه المبادرة تدعو إلي تحويل مجلس التعاون الخليجي من الصيغة الحالية إلي إتحاد خليجي لمواجهة التحديات و التهديدات التي تواجه أمن الخليج و مصيره المشترك، و كذلك مواجهة التهديد الإقليمى لإيران التى تسعى إلى زعزعة إستقرار دول الخليج عن طريق إثارة مشاعر الشيعة في البحرين، والكويت والسعودية[٢٦]. أدي هذا إلي توتر العلاقات بين الدولتين، مما انعكس علي مقالات الصحف السعودية التي تعكس وجهة النظر الرسمية للدولة. فقد أشار رئيس تحرير جريدة الإقتصادية عن احتمالية قطع الدعم الخليجي لعمان في حالة خروجها من مجلس التعاون الخليجي. وصرح قائلاً:" بما أن السلطنة تهدد بمغادرة مجلس التعاون الخليجي، فمن الطبيعي أن يتوقف الدعم الخليجي لها". وقد قدر الخسائر التي ستلحق بسلطنة عمان في حالة خروجها من المجلس بحوالي ٧ مليار دولار في السبع سنوات القادمة. كما قللت صحيفة الرياض من أهمية الإنسحاب العماني من المجلس، حيث صرح أحد كتابها بأن" القرار العماني بالإنسحاب من مجلس التعاون الخليجي لن يكون كارثة"[٢٧].

تناقض الموقف العماني أيضاً مع السياسة الخارجية للمملكة تجاه القضية السورية. فقد دعمت المملكة النظام السوري في بداية الثورة، و اعتبرت أن انتصار الثورة سوف يؤدي إلي إنتقالها إلي المملكة. بيد أنها بدأت في تغيير موقفها في عام ٢٠١٣ عندما بدأ التدخل الإيراني في سوريا، و تمكن إيران من فرض هيمنتها علي صناعة القرار في

سوريا. فطالبت السعودية برحيل الأسد كبداية لحل الأزمة، وسعت مع عدد من الدول العربية إلي تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية[٢٨].

فضلاً عن أن رؤي البلدين كانت مختلفة بشأن الملف النووي الإيراني. فقد رفضت المملكة البرنامج النووي الإيرانى واعتبرت ان هذا البرنامج يفرض تهديداً على أمنها القومى، على الجانب الآخر حين فرض الغرب الحصار الاقتصادي على طهران بسبب برنامجها النووى، كانت مسقط تقوم بدور الوسيط بين إيران والغرب، واستضافت مسقط اجتماعات سرية بين دبلوماسيين وقادة أمنيين من كلا الطرفين منذ عام ٢٠١١ في محاولة للوصول إلى أرضية مشتركة، إلى أن تكللت جهودها بالنجاح فى نوفمبر ٢٠١٣ من خلال توصل إيران إلى اتفاق جنيف مع مجموعة الدول ٥+١ (هى مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس أمن الأمم المتحدة، وهى الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، الصين بالإضافة إلى ألمانيا)، حيث استضافت عمان جولات المفاوضات حول البرنامج النووي الإيرانى بين إيران ومجموعة ٥+١، التى انعقدت في مسقط في نوفمبر ٢٠١٤، وكان أبرز أقطابها وزيرا خارجية إيران والولايات المتحدة، محمد جواد ظريف وجون كيري. وقد أفضت جولة المفاوضات تلك إلى اتفاق الإطار الذي وقعه الطرفان فى لوزان السويسرية في أبريل ٢٠١٥، تمهيداً للاتفاق النهائي الذي أبرم في ١٤ يوليو ٢٠١٥[٢٩]. ينبع موقف عمان تجاه إيران من اعتبارات المصلحة الوطنية. فبالرغم من أن عمان جزء من مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها تشارك إيران ملكية الأراضي التي يقع فيها مضيق هرمز الاستراتيجي. علاوة علي أن نسبة عمان من عائدات النفط أقل من الدول الخليجية الأخري. لذا، فإن الحفاظ علي العلاقات مع إيران باعتبارها مصدر ضخم للغاز الطبيعي للعمانيين يعد خياراً إستراتيجياً، ومن ثم ازداد مستوي العلاقات الإستراتيجية بين عمان وإيران بشكل كبير[٣٠].

كانت هذه القضايا مثار خلاف بين المملكة وعمان أثناء فترة حكم الملك عبد الله، الذي لم يتمكن من تغيير الموقف العماني لصالح المملكة، سواء من خلال الضغط، أو حتي من خلال إستخدام الأدوات الدبلوماسية والإقتصادية، حيث اتفق الملك عبد الله مع قادة دول مجلس التعان الخليجي علي أن يمنحوا عمان ١٠ مليار دولار علي مدار عشرة أعوام لتحسين أوضاعها بعد المظاهرات التي اندلعت في شوارع السلطنة في عام ٢٠١١، لكن الموقف العماني الداعم لإيران لم يتغير[٣١].

٥-١-٣ الإمارات العربية المتحدة

يربط السعودية و الإمارات علاقات تاريخية، و سعت المملكة إلي تقوية علاقاتها مع الإمارات، وإتباع نهج التنسيق و التعاون و التشاور المستمر مع الإمارات فيما يتعلق

بالقضايا الإقليمية و العالمية. و في هذا السياق، اتفق الملك عبد الله مع الشيخ محمد بن زايد أل نهيان علي تشكيل لجنة عليا مشتركة بين البلدين في مايو ٢٠١٤، علي أن يترأس هذه اللجنة وزراء خارجية البلدين. تمثل هذه اللجنة تحول نوعي في العلاقات بين البلدين، إذ أنها تعمل علي تنفيذ الرؤية الإستراتيجية لقيادات البلدين للوصول إلي آفاق أرحب و أكثر أمناً و استقراراً، مما يمكنهم من مواجهة تحديات المنطقة. اتفقت سياسة كلا الدولتين في عهد الملك عبد الله علي قضايا عديدة، و لاسيما القضايا التي ارتبطت بدول الربيع العربي. علي سبيل المثال، رفض البلدين المصادمات التي حدثت في البحرين، و تعاوناً معاً لمساعدة البحرين في تحقيق الأمن و الإستقرار. كلا الدولتين أيضاً دعمتا الإطاحة بالرئيس المصري السابق محمد مرسي، حيث رفضتا حكم الإخوان المسلمين في مصر، و شكلتا ثقل موازن للقوي الدولية، التي فرضت عقوبات ضد مصر. فقد دعمتا مصر علي المستوي الإقتصادي، ووضعت الإخوان المسلمين علي قوائم الجماعات الإرهابية، و سحبت سفرائها من قطر التي تدعم الإخوان المسلمين[٣٢].

لكن، الأزمة اليمنية كانت إحدي الملفات التي أظهرت عدم الأتفاق السعودي – الإماراتي، حيث دعمت الإمارات عودة الرئيس اليمني المخلوع، علي عبد الله صالح، إلي منصبه بسبب العلاقات الوثيقة بين العائلة الحاكمة في الإمارات و الرئيس صالح و عائلته. وقد ألمح الرئيس اليمنى عبد ربه منصور هادى إلى أن أبو ظبى تدعم جماعة أنصار الله الحوثية للتخلص من الأخوان (حزب الإصلاح)، كما أشار إلى أن الإمارات تستضيف ٨٠ شخصا من عائلة الرئيس المخلوع صالح، وأشار أيضا إلى مغادرة أعداد أخرى من أقرباء وعائلة الرئيس السابق صالح، وفى مقدمتهم العميد أحمد على عبدالله صالح وأخيه المقدم خالد على عبدالله صالح، متوجهين إلى الإمارات فى ٢٤ مارس ٢٠١٥، أى قبل بدء عاصفة الحزم بيوم واحد. وقد طرح أفراد عائلة صالح مبادرات عديدة لإيجاد حل سياسى فى اليمن، بما فى ذلك إستعادة السلطة للرئيس المخلوع صالح، ، الأمر الذي رفضته السعودية بشدة، و اتهمت الإمارات بدعمها لجماعة أنصار الله الحوثية,[٣٣]

٥-٢ الأزمة البحرينية

يتألف المجتمع البحرينى من أقلية سنية، وأغلبية شيعية، مما أسفر عن إحتقان طائفي بين قطاعات عريضة من السكان و الحكومة. إندلعت الإحتجاجات البحرينية في عام ٢٠١١، و كان رد الحكومة البحرينية عنيفاً، وأصرت علي أن إيران هي التي خططت هذه الإحتجاجات لزعزعة إستقرار النظام، و فرض تهديد علي سيادة حكم آل خليفة[٣٤]. لذا، دعت البحرين دول مجلس التعاون الخليجي بموجب اتفاقية الدفاع المشترك أن تتدخل لقمع هذه الإحتجاجات. و في ١٥ مارس ٢٠١١، تدخلت قوة درع

الجزيرة بقيادة السعودية في البحرين من أجل إخماد المظاهرات التى كانت قد إندلعت فى العديد من المدن البحرينية وعلى رأسها العاصمة المنامة.. أدانت إيران هذا التدخل، و صرحت بأن هذا العمل مشابه لاحتلال صدام للكويت، لكن مع اختلاف أن إحتلال البحرين تم بموافقة الولايات المتحدة[٣٥]. الرياض، من جانبها، وصفت الإحتجاجات في البحرين بأنها تشكل تهديداً مباشراً لمنطقة الخليج. في الحقيقة أن التقارب الجغرافي بين السعودية و البحرين، و تماثل أعداد كبيرة من الشيعة المقيمين في المنطقة الشرقية بالسعودية مع الشيعة في البحرين أدي إلي إنزعاج المملكة من أن تمتد هذه الإحتجاجات إليها، فضلاً عن زعزعة استقرار النظام الملكي السعودي نفسه في حالة الإطاحة بأي نظام ملكي عربي. كانت الرياض تخشي من أن تفرض إيران هيمنتها علي البحرين في حالة تمكين الشيعة هناك[٣٦].

فضلت الولايات المتحدة المصالحة بين السنة و الشيعة وعمل إصلاحات سياسية في البحرين. لكن الرياض عارضت بقوة إجراء أي إصلاحات سياسية في البحرين لأن هذه الإصلاحات من الممكن أن تُمكن الشيعة من حكم البحرين. رأت السعودية أن العملية العسكرية كانت إلزامية لكي تحفظ البحرين من النفوذ الإيراني. و بالتالي أخبرت الرياض واشنطن عن العملية العسكرية بعد بدايتها، مما يشير إلي أن الرياض لم تطلب موافقة الولايات المتحدة للقيام بهذه العملية[٣٧].

٥-٣ الأزمة الليبية

كانت الاستجابة السعودية للإضطرابات في ليبيا مختلفة تماماً عن استجابتها للإحتجاجات الشعبية في مصر والبحرين. لم تدعم الحكومة السعودية النظام الليبي. بل دعمت الثورة ضد القذافي. في ١٢ مارس ٢٠١١، طلبت الجامعة العربية من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يصدر قرار بأن تكون ليبيا منطقة منزوعة الطيران. ولعبت السعودية دوراً مهماً في صدور هذا القرار[٣٨]. القلاقل التي حدثت في ليبيا كانت بمثابة فرصة للمملكة للتخلص من القذافي بدلاً من أن تكون تحدي لمصالحها. ففي حقيقة الأمر أن القذافي كان ينتهز أي فرصة لإحراج النظام السعودي والتشكيك في شرعيته. ففي عام ٢٠٠٦، صرح القذافي موجها حديثه للسعوديين:" أنتم صناعة بريطانية وحماية أمريكية". وقد كان القذافي يصف باستمرار الملك عبدالله بأنه "مُنتج بريطاني وحليف أمريكي"، واتهم الملك عبدالله بأنه الذي ساعد الأمريكان في احتلال العراق[٣٩]. فضلاً عن أن النظام الليبي كان متورطاً في محاولة إغتيال ولي العهد السعودي آنذاك، الملك عبد الله، في عام ٢٠٠٣، الأمر الذي أدي إلي تسمم العلاقات بين البلدين. وبالتالي، الأزمة الليبية خلقت الفرصة للنظام السعودي للمساهمة في الإطاحة بمعمر القذافي[٤٠].

٥-٤ الأزمة السورية

توترت العلاقات السعودية – السورية منذ تولي الأسد الحكم في عام ٢٠٠٠. فقد أضرت العلاقات القوية بين سوريا و إيران وحزب الله بالمصالح السعودية. تورطت سوريا أيضاً في إغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، الذي كان حليفاً قوياً للمملكة[٤١]. لكن لا يوجد ما يدعم هذا الكلام من الناحية الرسمية برغم تكراره فى الصحافة المعادية لسوريا. أدى هذا إلى إستياء سعودى من نظام الأسد.

و بالرغم من ذلك، سعت المملكة إلي استقرار نظام الأسد. ففى مطلع ٢٠١١، ومع إزدياد رقعة الإحتجاجات، حاولت الرياض دفع الأسد إلى إتخاذ إجراءات سياسية عاجلة، وأرسلت مندوبين إثنين إلى سوريا، بحسب ما أكده رئيس الإستخبارات السعودية وأمين عام مجلس أمنها الوطنى وسفيرها لدى واشنطن الأمير بندر بن سلطان فى لقاء مع صحيفة إندبندنت العربية فى فبراير ٢٠١٩، حيث صرح بن سلطان إن " الملك عبدالله أرسل إلى بشار مندوبًا برسالة مفادها أن عليه إتخاذ إجراءات سياسية عاجلة لتهدئة الأمور قبل أن تفرط، فوعده بشار بذلك، لكن للأسف استمر بشارفى سياسته القمعية". وأضاف أن " الملك عبدالله أرسل مندوبًا للمرة الثانية، وحذر بشارمن استمرار تدهور الوضع، فكان رده أنه يعى ما يحصل، وسيقوم بإتخاذ إجراءات سياسية إصلاحية عاجلة، ولكن هذا يتطلب إصلاحات إقتصادية ورفع مرتبات الجيش". وعقب ذلك، أرسلت السعودية مبلغ ٢٠٠ مليون دولار كمساعدة عاجلة لتهدئة الوضع والتعامل مع الأمور سياسيًا واقتصاديًا، لكن الأسد أخذ الأموال دون فعل شئ، بحسب بن سلطان[٤٢]. كانت المملكة تتوجس من حدوث حرب أهلية طائفية عابرة للحدود بين الطائفة السنية و الطائفة العلوية إذا ما تمت الإطاحة بنظام الأسد، مما يؤثر سلبياً علي باقي دول الجوار. وكانت تخشي أيضاً من أن الحرب الأهلية السورية سوف تؤجج الموقف الداخلي غير المستقر في لبنان. فضلاً عن أنها كانت تخشي من تصاعد الصراع العربي- الإسرائيلي في أعقاب الإطاحة بنظام الأسد. و بالتالي، اعتبرت المملكة أن بقاء نظام الأسد هو أقل الضررين. لكن مع تعنت الأسد، إنقلبت السعودية ضده عبر قطع علاقتها السياسية وسحب سفيرها فى اغسطس ٢٠١١، و نقل عن الملك عبد الله قوله:" سقطت أعداد كبيرة من الشهداء، وأريقت دماؤهم، و أصيبت أعداد أخري كثيرة. وهذا لايتوافق مع تعاليم الدين الإسلامي والقيم والأخلاق. وإني أدعو نظام الأسد بأن يوقف ألة القتل و إراقة الدماء قبل فوات الآوان"[٤٣].

تصاعدت حدة العنف ضد المتظاهرين المدنيين. لذا، اعتقدت الحكومة السعودية أن دعم نظام الأسد ينبغي أن يتوقف، و ينقل هذا الدعم إلي معارضى الأسد. دعمت المملكة

قرار الجامعة العربية بتعليق عضوية سوريا في نوفمبر٢٠١١. و في عام ٢٠١٢، بدأت المملكة فى دعم فصائل المعارضة المسلحة[٤٤].

تطورت الحرب الأهلية في سوريا إلي حرب بالوكالة بين السعودية و إيران. ففي الوقت الذي زودت فيه إيران القيادة السورية بالأسلحة، نجد أن السعودية قامت بزيادة دعمها للثوار. كانت السعودية تري أن الإطاحة بنظام الأسد واستبداله بنظام موالي للسعودية سوف يقلل بشكل كبير من النفوذ الإقليمي لإيران، و بالتالي النفوذ الإقليمي للسعودية سوف يزداد بشكل كبير. لذا، فإن الإطاحة بنظام الأسد و من ثم الإطاحة بالمحور السوري – الإيراني سوف يصب في مصلحة المملكة[٤٥].

٥-٥ الأزمة اليمنية

تمثل اليمن العمق الإستراتيجي للمملكة بسبب الجوار الجغرافي، فضلاً عن أن اليمن تمثل البوابة الجنوبية للمملكة. لذا، تعتقد السعودية أن أي تطور في الأحداث علي الساحة اليمنية سوف ينعكس بشكل مباشر علي المملكة[٤٦]. لذا، سارعت السعودية بعد إندلاع الثورة اليمنية إلي إحتواء الموقف من خلال المبادرة الخليجية. وقد وقع علي هذه المبادرة جميع الأطياف السياسية اليمنية، فيما عدا جماعة أنصار الله الحوثية، حيث أن هذه المبادرة منحت حصانة لنظام صالح، وهو الأمر الذي رفضته جماعة أنصار الله الحوثية. دعت هذه المبادرة الرئيس صالح إلي نقل سلطاته إلي نائبه، عبد ربه منصور هادي، و تنفيذ سلسلة من الإجراءات بهدف تهدئة المتظاهرين عن طريق الدعوة إلي الإنتخابات، و تشكيل دستور جديد[٤٧].

إزدادت الأزمة اليمنية سوءاً ، واكتسبت المواجهات بُعد إقليمي نتيجة للإتهامات المتبادلة والمتصاعدة بين السعودية وإيران بشأن الموقف في اليمن. تتهم السعودية إيران بدعم جماعة أنصار الله الحوثية بالأموال والأسلحة، إذ أن المملكة تدرك أن إيران تسعي إلي إحكام سيطرتها علي باب المندب و خليج عدن، و من ثم التأثير علي أمن البحر الأحمر، فضلاً عن تهديد أمن المملكة وحلفائها الخليجيين عن طريق توسيع نفوذها في المنطقة[٤٨]. ومن الجدير بالذكر أن الصراع السعودي – الإيراني في اليمن هو مصدر قلق كبير للمملكة، إذ أن نجاح إيران في التوسع في العراق و سوريا، فضلاً عن تأجج الموقف في البحرين أدي إلي زيادة القلق السعودي من تطور الأوضاع علي الساحة اليمنية.

٥-٦ النفوذ الإيراني

تميزت العلاقات السعودية – الإيرانية تحت حكم الملك عبدالله بالعداء الديني، و التنافس علي المصالح الجيوستراتيجية والسياسية، وأيضاً التنافس علي الهيمنة الإقليمية. قبل إندلاع ثورات الربيع العربي، إمتد نفوذ إيران في الدول التي تهمين عليها

السنة مثل العراق، ولاسيما بعد سقوط حكومة البعث بقيادة صدام في عام ٢٠٠٣، كما إمتد نفوذها في لبنان وفلسطين. فضلاً عن أن الهجوم السعودي علي المتمردين الشيعة في اليمن في عام ٢٠٠٩ أدي إلي تصاعد التوترات بين الرياض و طهران، مما أسفر عن صراع شيعي- سني[٤٩].

تواجه السعودية أيضاً عقبة تطوير إيران لبرنامجها النووي. وقد أعرب وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل عن شكه بجدوى فرض أى عقوبات جديدة مقترحة على إيران بسبب برنامجها النووى، وشدد علي أن المجتمع الدولي لا ينبغي أن يسمح لإيران بإمتلاك أسلحة نووية. وقد صرح الفيصل فى مؤتمر صحفى مشترك مع وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كليبنتون عُقد فى الرياض فى ١٥ فبراير ٢٠١٠ :" أن العقوبات حل طويل الأمد. قد تنجح العقوبات، ولكننا لا نستطيع أن نحكم بذلك. الآن نحن ننظر إلى الموضوع على المدى القصير لأننا أقرب إلى مصدر الخطر، ولذا فإننا بحاجة إلى حل فورى وليس حلا متدرجًا" [٥٠]

٥-٧ الموقف السعودي من الأحداث في مصر

دعمت الرياض نظام مبارك، وسعت إلي إقناع إدارة أوباما في الإستمرار في دعمها لمبارك. لكن، تخلت إدارة أوباما عن مبارك. كانت الرياض تخشي من أن الإطاحة بنظام مبارك سوف يثير شعوب الدول العربية ضد أنظمتهم أيضاً. بالإضافة إلي أن النظامين المصري والسعودي شكلاً تحالفاً مع الولايات المتحدة لإحتواء نفوذ إيران في الشرق الأوسط. وبالتالي فإن الإطاحة بنظام مبارك قد يغير السياسة المصرية تجاه إيران، وبالتالى يغير توازن القوي الإقليمي، و يخدم الأطماع الإقليمية الراديكالية لطهران. وفي أعقاب الإطاحة بنظام مبارك، وتولي الإخوان المسلمين حكم مصر، كان النظام السعودي متوجساً من أن يقيم الإخوان المسلمين علاقات قوية مع إيران وحلفائها (سوريا وحزب الله)، و أن يبدءوا حرب دعائية ضد إسرائيل و الولايات المتحدة، و أن يبطلوا معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية (١٩٧٩)[٥١]. و تتناقض السيناريوهات الثلاثة السابقة مع المصالح الإستراتيجية السعودية. فالتقارب المصري الإيراني سوف يدعم قوة إيران في الشرق الأوسط علي حساب السعودية. و الدعاية المصرية ضد إسرائيل و الولايات المتحدة قد يروق لقطاعات عريضة من الشعب السعودي، الذي قد يمارس الضغط علي النظام السعودي و يطالبه بإلغاء تحالفه الإستراتيجي مع الولايات المتحدة. كما أن إلغاء معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية سوف تزيد من إحتمالية إندلاع حرب عربية – إسرائيلية جديدة، الأمر الذى سعت المملكة إلي منعه منذ نهاية حرب اكتوبر ١٩٧٣[٥٢].

كانت السعودية تنظر إلي القيادة السياسية للإخوان المسلمين في مصر علي أنها تمثل خطر و تهديد لمصالحها. لذا، عندما أطاح الجيش المصري بالرئيس مرسي في يونية ٢٠١٣، دعم النظام السعودي بقوة الجيش المصري. وكان الموقف السعودي متناقضًا مع الدول الأوروبية و قطر و الولايات المتحدة. وقد صرح الملك عبد الله بعد الإطاحة بمرسي فى ١٦ أغسطس ٢٠١٣ قائلاً:" شعب و حكومة المملكة العربية السعودية وقف و لا يزال يقف اليوم مع أشقائنا في مصر ضد الإرهاب والتطرف والفتنة، وضد أي فرد يسعي إلي التدخل في الشئون الداخلية لمصر". لم يقتصر دعم النظام السعودي للقوات المسلحة المصرية علي الدعم السياسي، حيث أنه منح مصر ٥ مليار دولار. وقد علقت الولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي مساعدتهم الإقتصادية لمصر، لكن الحكومة السعودية تعهدت بأن تعوض مصر عن تلك المساعدات الأجنبية[٥٣].

٥-٨ القضايا الجدلية بين المملكة العربية السعودية و الولايات المتحدة

تقوم العلاقات السعودية – الأمريكية علي مبدأ "النفط مقابل الأمن". و قد تميزت هذه العلاقات بالمصالح الأمنية و الإقتصادية و العسكرية بين الطرفين[٥٤]. لم يزعزع هذه العلاقات الصراع العربي – الإسرائيلي في أعوام ١٩٤٨، ١٩٦٧، ،١٩٧٣ ولم يزعزعها أيضاً حظر النفط الذي فرضته السعودية في عام ١٩٧٣[٥٥]. و بالرغم من أن العلاقات بين الطرفين توترت بعد أحداث ١١سبتمبر، ٢٠٠١، التي قام بتنفيذها ١٩ إرهابي، من بينهم ١٥ سعودي، إلا أن الطرفين كانوا قادرين علي تجاوز هذه الأزمة و تطوير علاقاتهم الأمنية من خلال جهود المملكة في محاربة الإرهاب، و من خلال تعاونهم الأمني[٥٦]. لكن، العلاقات السعودية – الأمريكية شهدت تحديات عديدة. سوف تفحص الدراسة هذه التحديات في القسم القادم:

٥-٨-١ التقارب الأمريكي – الإيراني

المفاوضات الامريكية – الإيرانية التي بدأت منذ تولي باراك أوباما الحكم في آوائل ٢٠٠٩، و تكثفت منذ آواخر ٢٠٠١ كانت بمثابة صدمة للسعودية. فالمملكة تخشي من التدخل الإيراني في كثير من الملفات العربية في العراق، وفلسطين، ولبنان، وسوريا، وكانت تخشي أيضاً من الإحتقان الطائفي المتزايد في المنطقة، الأمر الذي يؤدي إلي زيادة العبء علي المملكة نفسها فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الأقلية الشيعية في منطقتها الشرقية[٥٧].

٥-٨-٢ سياسة أوباما تجاه مصر بعد ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيه

لم يدعم أوباما مبارك ضد الاحتجاجات التي حدثت في يناير ٢٠١١. أغضب هذا الأمر المسئولين السعوديين لأنهم اعتقدا أن أوباما تخلي عن صديق مشترك، وفشل في دعم حليف قديم. اعتقدت الحكومة السعودية أن الإخوان المسلمين يفرضون تهديداً علي

مصالح المملكة. وعلي النقيض من ذلك، وصفت إدارة أوباما الإخوان المسلمين بالجماعة المعتدلة التي من الممكن أن تشارك في العملية السياسية. وقد رفعت إدارة أوباما الحظر الذي كان مفروضاً علي الإتصال بجماعة الإخوان المسلمين. ورحبت إدارة أوباما أيضاً بإجراء انتخابات في مصر، التي أسفرت عن فوز كاسح للإخوان المسلمين في الإنتخابات البرلمانية. بالإضافة إلي أنها انتقدت قرار الجيش المصري بالإطاحة بالرئيس محمد مرسي في عام ٢٠١٣. و علي خلاف أوباما، دعم الملك عبد الله القيادة الجديدة، وقدم لمصر منحة غير مشروطة تقدر بحوالي ٥ مليار دولار[٥٨].

٥-٨-٣ الثورة السورية

اتفقت السعودية وإدارة أوباما في بداية الأمر علي الإطاحة بنظام الأسد. لكن، السعودية رأت أن اوباما لم يبذل جهوداً كبيرةً لتحقيق هذا الغرض، حيث أنه رفض أن يرسل أسلحة وأموال إلي معارضى النظام السوري. وفي عام ٢٠١٢، أعلن أوباما أن استخدام الأسلحة الكيميائية يعتبر خط أحمر. لكن، عندما أستخدم الأسد غاز السرين علي المدنيين في غوطتي دمشق الشرقية في ٢٠١٣، تراجع أوباما عن الخيار العسكري، وأتفق مع روسيا علي نزع الأسلحة الكيميائية لسوريا. لذا، كان سلوك أوباما مصدراً للتوتر بين البلدين. في الواقع أن المسئولين السعوديين كانوا يتحدثون عن عدم مصداقية أوباما، حيث كان ما يقوله خلاف ما يفعله، وتساءلوا ما إذا كان أوباما لديه الرغبة في الإطاحة بنظام الأسد[٥٩].

وعلاوة على ما سبق من حدوث خلافات فى وجهات النظر بين القيادتين الأمريكية والسعودية، فقد حدث بعض التغيرات في مبدأ النفط مقابل الأمن، تلك المبدأ الذي صاغ العلاقات السعودية – الأمريكية لعقود. و فيما يخص النفط، قللت الولايات المتحدة من اعتمادها علي النفط السعودي نتيجة لإكتشاف وإنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة. لكن، لا تزال الولايات المتحدة تعتمد علي الدور المهم الذي تلعبه السعودية في السيطرة علي أسعار النفط في سوق النفط العالمي نظراً لاحتياطاتها الضخمة من النفط. و فيما يتعلق بالأمن، فإن الولايات المتحدة حولت إهتمامها الاستراتيجي صوب أسيا "**Pivot to Asia**" تحت إدارة أوباما. فقد نقلت بعض القوات الأمريكية من منطقة الخليج إلى منطقة أسيا والباسيفيك. السعودية، من جانبها، لم تعد تعتمد علي مظلة الأمن الأمريكي وحدها لحماية أمنها. والأسباب التي تكمن وراء ذلك هي: أولاً، تسعي السياسة الأمريكية إلي تقوية الدول الحليفة عسكرياً لتقليل اعتمادها بشكل مباشر علي الدعم الأمريكى العسكري المباشر. هذا يتوافق مع الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي تسمي إستراتيجية توازن التعهيد الخارجي " **offshore balancing strategy**"، التي تمنع الإنخراط العسكري المباشر في القضايا التي لاتؤثر

علي مصالحها الحيوية. ثانياً، تراجع الدور الأمريكي في الشرق الأوسط بعد ثورات الربيع العربي[٦٠]. لذا، حافظت المملكة علي خياراتها المفتوحة بدون التخلي عن علاقتها الإستراتيجية الطويلة مع الولايات المتحدة. علي سبيل المثال، قامت المملكة بتشكيل تحالفات مع قوي إقليمية ودولية مثل التحالف الخليجي في الأزمة البحرينية، و التحالف الدولي ضد الإرهاب في ٢٠١٥. فضلاً عن أن السعودية سعت إلي تقوية علاقاتها مع الصين، وروسيا، وبعض الدول الأوروبية. لكن، المملكة أيضا كانت حريصة علي إستدامة تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة فى نفس الوقت لتحقيق التوازن الإقليمي ضد إيران. الولايات المتحدة، من جانبها، تري أن السعودية حليف يعتمد عليه في سوقٍ الطاقة العالمي[٦١] .

سادساً: الخاتمة والنتائج:

تناولت الدراسة السياسة الخارجية أثناء حقبة الملك عبدالله بن عبد العزيز في الفترة من ٢٠٠٥ إلي ٢٠١٥، حيث تم تقسيم الدراسة إلي محورين: الأول يتناول السياسة الخارجية السعودية في فترة ما قبل الربيع العربي (٢٠٠٥-٢٠١٠)، واثانى يتناول تلك السياسة فى فترة ما بعد الربيع العربى (٢٠١١ – ٢٠١٥)، وذلك للوقوف علي مدي التغير والاستمرار في السياسة الخارجية للمملكة في الفترتين.

استخدمت الدراسة منهج المصلحة الوطنية، الذي يرتكز علي حقيقة أن تحقيق المصلحة الوطنية هو الهدف الأسمي للسياسة الخارجية لأي بلد. وقد ظهرت أهمية هذا المنهج في تلك الدراسة، حيث أن المصلحة الوطنية هي القوي المحركة للسياسة الخارجية السعودية في فترتي ما قبل الربيع العربي وبعده. وقد اتضح هذا في تناول المملكة لقضايا السياسة الخارجية في الفترتين.

السياسة الخارجية السعودية في فترة ما قبل الربيع العربي كانت قائمة علي سياسة رد الفعل "reactive". علي سبيل المثال، أقامت السعودية علاقات قوية مع الصين و روسيا و الهند و باكستان كرد فعل علي اعتراضها علي الغزو الأمريكي للعراق، و الإطاحة بنظام صدام، حيث أن المملكة كانت تنظر إلي العراق تحت حكم صدام بأنها حائط صد ضد إيران، الخصم الإقليمي للمملكة. لذا، سعت المملكة إلي ضمان تحقيق مصالحها الوطنية مع الدول الأخري، و تقليل وإنهاء الصراعات مثلما حدث في فلسطين ولبنان والعراق، وذلك نظراً لأن عدم استقرار المنظمة العربية سوف يؤثر سلباً علي أمن السعودية ومصالحها الوطنية. فقد نجحت المملكة فى عمل مصالحة بين الأطراف الفلسطينية المتصارعة (حركتى فتح وحماس) أثناء الحرب الأهلية الفلسطينية فى عام ٢٠٠٦، ووضع المبادئ الأساسية لإنشاء حكومة موحدة. كما سعت المملكة أيضاً إلي استقرار دول الخليج لأنها تعتبر أن أمن دول الخليج جزء لا يتجزأ من أمن

السعودية، وذلك من خلال التنسيق والتعاون الاقتصادى الأمنى مع دول الخليج. كما نجحت المملكة، من خلال التواصل مع المجتمع الدولى، فى وقف الغارات الإسرائيلية على بيروت، والهجوم البرى على الجنوب اللبنانى.

وفي أعقاب إندلاع ثورات الربيع العربي، تغيرت السياسية الخارجية السعودية لتصبح سياسة إستباقية "proactive". فقد تعاملت مع دول ثورات الربيع العربي من خلال انتهاج سياستين مختلفين، فنجد أنها تعاملت مع بعض الدول علي اعتبار أنها مؤيدة للثورة، ومع دول أخري كانت مناهضة للثورة، وذلك وفقاً لمصلحتها الوطنية. علي سبيل، كانت السعودية تخشي من التدخل الإيراني في اليمن ودعمها لجماعة أنصار الله الحوثية، إذ أن السعودية كانت تدرك أنه في حالة سيطرة إيران علي اليمن، فسوف تسيطر بالتالي علي ممرات المياه، وتهدد الحدود الخلفية للمملكة، الأمر الذي سوف يفرض تهديداً مباشراً علي أمنها القومي. لذا سعت إلي أن يتولي حكم اليمن حكومة موالية لها. وسعت السعودية أيضاً إلي تقليل النفوذ الإيراني في البحرين. كما أن السعودية دعمت التدخل الخارجي في ليبيا والإطاحة بنظام القذافى. كما دعم النظام السعودي المعارضة السياسية و العسكرية لنظام الأسد.

وعلي الجانب الأخر، كانت الحكومة السعودية قوة مناهضة للثورة في التعامل مع الربيع العربي في البحرين، وذلك للحفاظ علي حكم آل خليفة، حيث أنها كانت تخشي من إزدياد النفوذ الإيراني في البحرين، وإستبدال النظام السني بنظام آخر شيعي، مما يزيد من النفوذ الإيراني في منطقة الخليج، ومن ثم يهدد الأمن القومي للسعودية ودول الخليج. لذا، تدخلت السعودية عسكرياً في البحرين لدحض المحاولات الإيرانية التي تهدف إلي زيارة النفوذ الإيراني في دول الخليج.

أيدت السعودية أيضاً الإطاحة بالإخوان المسلمين في مصر، حيث أن الثوابت السعودية فيما يتعلق بأنظمة الحكم في الدول العربية المحيطة بها تتمثل في منع أي مشروع إسلام سياسي من الوصول إلي السلطة في أي بلد عربي عن طريق صناديق الإقتراع، ولا سيما الإخوان المسلمين. الرياض تعتقد أن حدوث مثل هذا الأمر سوف يشكل تهديد وجودي للمملكة من جانبين: الأول، هذا الأمر سوف يكون مدخلاً للإسلام السياسي لكسب السلطة عن طريق شرعية شعبية، الأمر الذي قد يمنح الشعوب نموذجاً منافساً للنظام السعودي. الثاني، كانت المملكة تخشي من أن الشعب السعودي يؤمن بالنماذج المحيطة في الدول العربية، و يقارنها بالنظام الحالي في المملكة. وفى واقع الأمر أن الإخوان المسلمين فرضوا تهديداً علي النظام الحاكم في السعودية، وبالتالي، دعمت السعودية الإطاحة بالإخوان المسلمين في مصر، وأدرجتهم علي قوائم الجماعات الإرهابية.

وقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية: أولاً، الإستمرار كان السمة المميزة للسياسة الخارجية السعودية في فترة ما قبل الربيع العربي. لكن، في أعقاب الربيع العربي تغيرت السياسة الخارجية السعودية من سياسة رد الفعل إلي سياسة استباقية. ثانياُ، المصلحة الوطنية هي الهدف الأسمي الذي تسعي السعودية إلي تحقيقه، إذ أن الاستمرار أو التغير في السياسة الخارجية السعودية محكوماً بتحقيق المصلحة الوطنية. ثالثاُ، برغم عدم الإتفاق بين الولايات المتحدة والسعودية حيال دول الربيع العربى، وتوجه الولايات المتحدة صوب آسيا، والتقارب الأمريكي- الإيراني، إلا أن التحالف بينهما ظل ثابتاً بسبب اساس هذا التحالف القوي القائم علي المصالح المتبادلة. وبناءً عليه، تميزت السياسة الخارجية بالاستمرار في مرحلة ما قبل الربيع العربي، وتميزت بالتغير في مرحلة ما بعد الربيع العربي، والمصلحة الوطنية كانت المحرك للسياسة الخارجية السعودية الذى يدفعها نحو الاستمرار أو التغير.

هوامش الدراسة

(١) إبراهيم إبراش، علم الإجتماع السياسي: مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية علي العالم العربي، بيروت: منشورت أي، ٢٠١١، ص١٣.

(٢) خالد حامد صالح شنيكات، "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هيئة الأمم المتحدة (١٩٩٠- ٢٠٠٤)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ١١٤-١١٥.

(3) Roskin, M. G. (1994), "Political Science: An Introduction, New Jersey: Prentice – Hall International, INC, 1994, pp.3-4.

(٤) نجلاء محمد مرعي، "تأثير البترول في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه افريقيا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ "، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص. ٢٢٣

(٥) محمد طه بدوي وآخرون، "مدخل إلي علم العلاقات الدولية"، الإسكندرية: دار فاروس العلمية، ٢٠١٥، ص. ٤٢

(٦) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨.

(٧) صبري إسماعيل مقلد، "السياسة الخارجية: الأسس النظرية و التطبيقات العملية"، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠١٣، ص. ١٢٧.

(٨) أيمن إبراهيم دسوقي، "السلوك التركي تجاه القضايا العربية (١٩٩٠-١٩٩٧)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ص ١٠-١١.

(9) Hermann, C. F. (1990), Changing course: when government choose to redirect, *International Studies Quarterly*, Vol. 34, No.1, PP. 3-21, available at: https://doi.org/10.2307/2600403

(10) Holsti, K. J. (1983), "International Politics: A framework for Analysis", Prentice Hall, London, P. 4.

(11) Goldmann, K. (1988), "Change and stability in Foreign Policy",Princeton University Press, Princeton.

(12) Younis, M. et al. (2008), Political stability and economic growth in Asia", *American Journal of Applied Science*, Vol.5, No. 3, PP. 203-208.

(13) Niklasson, T. (2006), "Regime Stability and Foreign Policy Change: Interaction between Domestic and foreign policy in Hungary 1956-1994", Lund University, Lund, Sweden.

(14) Bronson, R. (2015), A New King for Saudi Arabia, Foreign policy Research institute, available at: https://www.fpri.org/article/2015/01/a-new-king-for-saudi-arabia

(15) Afro Middle East (2016), Evolving Saudi foreign policy: same goals, different threat perception, available at: file:///D:/Evolving%20Saudi%20foreign%20policy_%20Same%20goal,%20different%20threat%20perceptions%20-%20Afro-Middle%20East%20Centre.html

(16) Shoaib, M. (2016), Evolving Saudi foreign policy post Arab Spring, available at: https://ssii.com.pk/wp-content/uploads/2018/06/Evolving-Saudi-Foreign-Policy-Post-Arab-Spring-Muhammad-Shoaib.pdf

(17) Ibid

(١٨) مساعد بن سالم الرشيدي،" موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية (١٩٨٢-٢٠١٤)"، رسالة دكتوراة منشورة، الاردن: جامعة مؤتة، ٢٠١٥، متاح على الرابط التالى: file:///C:/Users/compu/Downloads/9802-008-015-3130-T.pdf

19) Shoaib, M. (2016), Op.icit.

(٢٠) أمجد أحمد، السياسة السعودية تجاه الأزمة السياسية في لبنان: مظاهر الإهتمام وحدود الفاعلية، مجلة القدس، ٢٠٠٨، ع ١١٢، ص ص ٤١-٤٦.

(٢١) وزارة الخارجية السعودية، السياسة الخارجية السعودية في مائة عام، مؤسسة الدراسات الدبلوماسية، متاح علي الرابط التالى: file:///C:/Users/compu/AppData/Local/Temp/Rar$DIa0.384/

(٢٢) عبد الرحمن ناصر، العلاقات السعودية الإماراتية: المشكلات العالقة، ساسة بوست، ١٤ مارس ٢٠١٤، متاح علي الرابط التالي: http://www.sasapost.com/saudi-arabia-and-emirates/

(٢٣) لاي كلاي اوربون، "علاقات المملكة العربية السعوجية بالدول الأخري الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي"، صحيفة التقرير، ٢ أغسطس ٢٠١٥، متاح علي الرابط التالي: http://altagreer.com

(٢٤) عبد العزيز مربيد عوض العنزي، "التغير في السياسة الخارجية السعودية: دراسة مقارنة لفترة حكم الملك فهد والملك عبدالله (١٩٨٢-٢٠١٥)"، الأردن: جامعة مؤتة، ٢٠١٧، ص ص ١٣٦-١٣٧.

(٢٥) لاى كلاى أوريون، مرجع سبق ذكره.

(٢٦) صلاح عبد اللطيف، "السياسة الخارجية العمانية: عمان بين الخليجيين وإيران، ٢٠١٥/٩/١٥، متاح علي الرابط التالي: http://www.masralarabia.com.

(٢٧) عبد المالك سالمان، الإتحاد الخليجي: الخيار المصيري في مواجهة التحدي الإيراني، أخبار الخليج، ديسمبر ٢٠١٢، متوفر علي الرابط التالي:
http://www.akhbar-alkhaleej.com/12680/article/64436.html

(٢٨) علي محمد فخرو، "تحويل مجلس التعاون الخليجي إلي إتحاد خليجي"، مجلة المستقبل العربي، مجلد ٣٥، عدد ٤٠٢، ٢٠١٢، ص ص ٧-١٢.

(٢٩) مريم يوسف البلوشى، أثر العلاقات العمانية الإيرانية فى أمن دول مجلس التعاون بعد الربيع العربى، مجلة المستقبل العربى، مجلد ٣٨، عدد ٤٤٥، ٢٠١٦، ص ص ٥٠ – ٦٧.

(٣٠) صلاح عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره.

(٣١) ياسمين السليمان، بموقفها من إيران.. عمان ملتزمة خليجياً رغم حيادها التاريخي، الخليج أونلاين ٢٠١٦/١/٧، متاح علي الرابط التالي:
www.alkhaleejonline.net/articles/1452072024117963 40

(٣٢) عبد الرحمن بن صالح المطيرى، العلاقات السعودية الاماراتية السياسية خلال الفترة (١٩٧٢ – ٢٠١٤): دراسة فى العلاقات السياسية، رسالة ماجستير، الاردن: جامعة مؤتة، ٢٠١٤، ص ص ١٣٣ – ١٣٦.

(٣٣) مركز الإمارات للدراسات والإعلام (ايماسك)، دعم الإمارات للمخلوع اليمنى وعائلته يهدد أمن الخليج، ١٢ أغسطس ٢٠١٥، متاح على الرابط التالى: file:///C:/Users/compu/Downloads/

(34) Al-Serhan, S. F. et al (2017), Challenges facing national security in the Arab Gulf states: A case study of Bahrain, *International Journal of Humanities and Social Science*, Vol.7, No. 12, December, available at: file:///C:/Users/compu/Downloads/Challenges_Facing_National_Security_in_t.pdf

(35) Terrill, A. (2011), The Saudi-Iranian rivalry and the future of Middle East security, Strategic Studies Institute, U.S Army War College, USA, PP. 12-20, available at: file:///C:/ Users/compu/Downloads/Document/2167.pdf.

(36) Cerioli, L. G. (2018), Roles and international behavior: Saudi- Iranian rivalry in Bahrain's and Yemen's Arab Spring, available at: http://dx.doi.org/10.1590/S0102-8529.2018400200010

(37) Rieger, R. (2014) "In search of Stability: Saudi Arabia and the Arab Spring". In: Saudi Arabia and the Arab Uprising: National, Regional and Global Responses, Gulf Research Meeting, GRM, Cambridge, available at: https://www.files.ethz.ch/isn/182104/GRM_Rieger_final__09-07-14_3405.pdf

(38) Gause, G. (2014), Beyond sectarianism: the new Middle East Cold War", Brookings Doha Center Analysis, Paper 11, available at: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/English-PDF-1.pdf

(39) Pepe Escobar, P. (2011), "Exposed: The US- Saudi Libya deal, Asia Times online, April 2, available at: www.atimed.com/atimes/Middle_East/MD02Ak01.html.

(40) Mezrand, K. and Varvelli, A. (2017), "Foreign Actors in Libya's Crisis, Atlantic Council, Ledizioni Ledi publishing, Milano, Italy, available at: file:///C:/Users/compu/Downloads/Documents/Libia_web.pdf

(41) Rieger, R., Op. cit, p.12.

(٤٢) صحيفة إندبندنت العربية (٢٠١٩)، بندر بن سلطان: السعودية حذرت الأسد من إنقلاب الوضع في سوريا ٣ مرات وارسلت له سرًا ٢٠٠ مليون دولار دعمًا للإصلاحات، متاح على الرابط التالي: https://www.independentarabia.com/node/7521/

(٤٣) علاء عبد الرزاق، "العلاقات السرية – السعودية: الماضي والحاضر والمستقبل"، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٩١، ٢٠١٢، ص ص ٣٨-٣٩.

(44) MacFarquhar, N. (2011), Saudi Arabia scrambles to limit region's upheaval, *The New York Times*, May 27, available at: http://www.nytimes.com/2011/05/28/world/middleeast/28saudi.html?_r=0

(٤٥) محمد سليمان الزواوى، إيران والثورة السورية: تحول الخريطة الإقليمية، التقرير الإستراتيجى الصادر عن مجلة البيان، العدد ١٠، المركز العربى للدراسات الإنسانية، ٢٠١٣، ص ص ٢٨٧ – ٣١٠، متاح على الرابط التالى: http://search.mandumah.com/Record/454063

(٤٦) فرانسوا برجا وآخرون، "اليمن و العالم: تفاعل اليمن والعالم في العقد الأخير من القرن العشرين"، ندوة نظمها مركز الدراسات المستقبلية، المركز الفرنسي للدراسات اليمنية، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢.

(٤٧) أمنة إبراهيم القرم، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القوي الإقليمية في الشرق الأوسط وأثرها علي النظام الإقليمي في عهد الرئيس باراك أوباما"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٧، ص ١١٥.

(٤٨) أحمد عردوم، الصراع السعودي – الإيراني وتأثيره علي اليمن، مجلة العلوم الإجتماعية والقانون، العدد ٢، مارس ٢٠١٧، متاح علي الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=45025

(49) Amiri, R. E. et al. (2011), The Hajj and Iran's foreign policy towards Saudi Arabia, *Journal of Asian and African Studies*, Vol. 46, No. 6, PP. 678- 690, available at: https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0021909611417546

(50) BBC News (2010), Saudi FM Al-Faisal Doubts Iran Sanctions Plans, 16 February, available at: http://news.bbc.co.uk/2/hi/8517308.stm

(51) Al-Tamamy, S. M. (2012), Saudi Arabia and the Arab Spring: opportunities and challenges of security, *Journal of Arabian Studies*, No. 2, available at: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/215347642012.734117

(52) Rieger, R., Op cit, p. 10

(53) Hearst, D. (2013), Why Saudi Arabia is taking a risk by backing the Egyptian coup, *the Guardian*, August 20, available at: http://www.theguardian.com/commentisfree/2013/aug/20/ saudi-arabia-coup-egypt.

(54) Bronson, R. (2010) Rethinking religion: the legacy of US – Saudi relations, *The Washington Quarterly*, Vol.28, No. 4, pp. 119 – 137, available at: www.mafhoum.com/press8/249p5.pdf.

(55) Blanchard, C. M. (2017), "Saudi Arabia: background and US relations", Congressional Research Service, 22 November, available at: https://digital.library.unt.edu/ark:/67531/metadc1043189/m2/1/ high_res_d/RL33533_2017Nov22.pdf

(56) Merritt, Z. D. (2009), Combating terrorism: US agencies report progress countering terrorism, September 2009, available at: www.gao.gov/assets/ 300/295873.pdf

(57) McDowall, A. (2013), Insight: Saudis brace for nightmare of US-Iran rapprochement, Reuters, 9 October, available at: www.reuters.com/article/us-saudi-usa-iran-insight/insight-saudis-bracefor-nightmare-of-u-s-iran-rapprochement-idUSBRE9980IT20131009.

(58) Blanchard, C. M., Op. cit.

(59) Global Security (2017), US -Saudi Arabian Relations, available at: www.globalsecurity.org/ military/world/gulf/sa-forrel- obama.htm

(60) Blanchard, C. M., Op cit.

(61) Miller, R. (2017), Saudi Arabia's security alliances: can Riyadh dominate the Middle East?, *Foreign Affairs Journal*, 13 October, available at: www.foreignaffairs.com/articles/saudi-arabia/2017-10-23/saudiarabias-security-alliances.